أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2018/02/07م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

كتاب إسرائيليّ جديد: نتنياهو يُعاني من هوس جنونيّ بأنّ الجميع يتنصتون عليه وقطع علاقاته مع ابنته من زواجه السابق خوفًا من زوجته الحاليّة وقاد الاحتجاجات ضدّ أوسلو 3

مركز بيغن-السادات: وثيقة ترامب الإستراتيجيّة مُطمئنة لتل أبيب بجميع المجالات ولم يعُد السلام مع الفلسطينيين شرطًا لتحسين التعاون الإسرائيليّ-الخليجيّ..... 5

لماذا يأخذنا ليبرمان بعين الاعتبار؟..... 8

هذيان إسرائيلي خارج الصندوق..... 10

الصهيونية تتخلى عن صبرها..... 12

صراع وجود أم صراع حدود؟ 14

كتاب إسرائيليّ جديد: نتنياهو يُعاني من هوس جنونيّ بأنّ الجميع يتنصتون عليه وقطع علاقاته مع ابنته من زواجه السابق خوفًا من زوجته الحاليّة وقاد الاحتجاجات ضدّ أوسلو

الناصرة–"رأي اليوم"– من زهير أندراوس: 2018\2\6

نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، في ملحقها الخّاص، مقاطع مختارة من الكتاب الجديد الذي سيصدر قريبًا في إسرائيل، للكاتب والصحافي، بن كسبيت، عن رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتنياهو. جدير بالذكر أنّ كسبيت، الذي يُعّد من الصحافيين الكبار في إسرائيل، اعتمد لإنجاز كتابه على لقاءاتٍ مع أصدقاء نتنياهو وأشخاص عملوا معه على مرّ السنين.

حين يدور الحديث في الإعلام الإسرائيلي عن عائلة نتنياهو يكون التركيز على نجلي نتنياهو من سارة وهما: يائير وأفنير. لكن لنتنياهو ابنة من زواج سابق، اسمها نوعا وتبلغ 39 عامًا. وحسب رواية بن كسبيت، علاقة نتنياهو الأب بابنته نوعا تدهورت بعد لقاء سارة، فقد أصبحت معظم اللقاءات بين الاثنين سرية، وذلك لتفادي سارة. ويكتب كسبيت أن نتنياهو حاول بادئ الأمر الحفاظ على العلاقة مع ابنته وكان يلتقي بها بصورة دائمة في مقهى في تل أبيب، في مكان مخفي عن الأنظار.

وقد روى صديق نتنياهو لبن كسبيت أن نتنياهو كان يصل إلى هذه اللقاءات ويبدو عليه الاضطراب خوفًا من أن يعلم أحد أنه يقضي وقتا مع ابنته، ويصل الخبر إلى سارة. ووصل الحال بنتنياهو أنه كان يتكلم مع صديقه من أماكن مخفية، مثل أثناء وجوده في المراحض، خشية من سارة.

وكشف الكتاب أن نتنياهو الشاب يستعد على نحو غير مألوف قبيل تصويره لدعايات انتخابية. فقد كان يقوم بحركات قتالية (كراتيه) أو يقلّد رجال "الغرب المتوحش" في أمريكا، برفعه مسدس خيالي في الهواء وذلك بهدف التأهب للظهور أمام الكاميرا. ويكتب كسبيت عن ذلك أن خصوم نتنياهو في حزب الليكود أدركوا حين شاهدوا السياسي الشاب يقوم بهذه الحركات غير المألوفة بأنه سياسي من نوع آخر.

ويكشف الكتاب أنّ نتنياهو كان وراء الاحتجاجات والمظاهرات ضدّ رئيس الحكومة في السابق، يتسحاق رابين، بهدف إسقاطه بعد توقيع اتفاقات أوسلو مع الجانب الفلسطينيّ.

كما كشف عن أنّ نتنياهو يعاني من هوس جنوني بأن الجميع يتنصت عليه، وبشكلٍ خاصٍّ الأمريكيين، الذين يملكون قدرات هائلة. لذلك كان يحب الاجتماعات في مقر الموساد في تل أبيب. حيث كان يضمن

أنّ لا أحد يتنصت عليه. وكان هناك سبب آخر يشد نتنياهو إلى مقر الموساد وهو "الويسكي الفاخر" الذي كان يتجرعه مع وزير الأمن الأسبق، إيهود باراك.

ويكشف كسبيت أنّ نتنياهو أصرّ على استئجار خدمات طائرة إطفاء أمريكية عملاقة، "سوبر تانكر"، لكي يلتقط صورة وهي تحلق في السماء أثناء اندلاع الحريق الكبير في جبل الكرمل عام 2010، والذي حصد أرواح 44 سجانا علقوا في ألسنة النار.

وأصدر نتنياهو الأوامر التي وصفها الكتاب بأنّها "غريبة ومتهورة"، رغم توصية مسؤولي الإطفاء الذين قالوا إنّ جلب الطائرة ينطوي على تكاليف ليست ضرورية، وأنّ القوات استطاعت السيطرة على الحريق من دونها. لكن سعي نتنياهو وراء التقاط "صورة النصر" مع الطائرة، حسب كسبيت، غلب الاعتبارات الأخرى.

وكتب كسبيت أنّ نتنياهو الذي تمسك طوال حياته السياسية بمبدأ "عدم التفاوض مع الإرهابيين" وأسس عليه شهرته السياسة، واجه واقعًا إسرائيليًا عام 2011 دفعه إلى التنازل عن هذا المبدأ من أجل بقائه السياسيّ. ويكشف الصحافي أنّ صفقة الجندي الإسرائيليّ، غلعاد شاليط الذي وقع في أسر حماس لمدة 5 سنوات، وتمت بالتفاوض مع الحركة التي سماها نتنياهو بأنها إرهابية، كانت بمثابة "الغاية تبرر الوسيلة".

فقد شهدت إسرائيل في الفترة القريبة من إتمام الصفقة احتجاجات عارمة ضد سياسية نتنياهو، وألحقت المظاهرات ضدّ غلاء المعيشة في إسرائيل ضررًا بشعبية كبيرا نتنياهو، لذلك قرر التنازل عن مبدأ "عدم التفاوض مع الإرهابيين" من أجل كسب شعبية الجماهير مجددًا، خاصّةً في أوساط أولئك الذين خرجوا للتظاهر ضدّه من اليمين ومن المستوطنين.

وكشف الصحافي أنّ نتنياهو وباراك الذي كان وزير الأمن وقت الصفقة، تنازعا على الصورة التي سيلتقطانها مع الجندي المحرر بعد هبوطه في إسرائيل. وأضاف أنّ الطائرة التي أقلت شاليط من مصر إلى إسرائيل أطالت مشوارها في الجو لأنّ شاليط فقد وعيه، لكن المفاوض، دافيد ميدان، الذي كان على متن الطائرة أدرك أنّ نتنياهو وباراك لن يتنازلا عن الصورة التاريخية، فأصدر أمرًا بإطالة الرحلة الجوية إلى أنْ يستيقظ شاليط بدل نقله إلى المستشفى لتلقّي العلاج.

مركز بيغن-السادات: وثيقة ترامب الإستراتيجيّة مُطمئنة لتل أبيب بجميع المجالات ولم يعُد السلام مع الفلسطينيين شرطًا لتحسين التعاون الإسرائيليّ-الخليجيّ

الناصرة–"رأي اليوم"– من زهير أندراوس: 6\2\2018

رأت دراسة جديدة صادرة عن مركز بيغن–السادات في تل أبيب أنّه على الرغم من أنّ إستراتيجية الأمن القوميّ الأمريكيّة، التي تمّ إصدارها مؤخرًا لا تهدف إلى تقديم مجموعة ملموسة ومفصلة من السياسات الأمريكية للشرق الأوسط، إلّا أنّها تعكس المنطق العام وأهداف إدارة ترامب للمنطقة، وتُشير إلى تقارب وجهات النظر الأمريكيّة والإسرائيليّة حول الشرق الأوسط، وعليه فإنّ مضمونها وآثارها تستدعي اهتمامًا كبيرًا في تل أبيب.

ولفتت إلى أنّه في تغيير واضح من وجهة نظر إدارة أوباما، فإنّ الوثيقة الجديدة لا تنظر إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني باعتباره سببًا رئيسيًا لمشاكل المنطقة. ومع ذلك، تؤكّد مجددًا التزام إدارة ترامب بتسهيل التوصل إلى اتفاق سلام شامل، وهو ما يعتقد أنّه يمكن أنْ يخدم المصلحة الأوسع لتعزيز التوازن الإقليمي المواتي للسلطة من خلال زيادة التعاون الإسرائيلي العربي في مواجهة التهديدات المشتركة.

وتتمحور الإجراءات ذات الأولوية المبينة في نس في السياق الإقليمي حول الإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي، وتدعيم الشراكات لتعزيز الأمن والاستقرار، والحفاظ على استقلال العراق، والسعي إلى تسوية للحرب الأهلية السورية، وحرمان إيران من تطلعاتها النووية والإقليمية، وتعزيز اتفاق سلام شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأوضحت الدراسة أنّ واشنطن لا تنفصل عن الشرق الأوسط، وهذه أخبار مطمئنة لإسرائيل، مُشيرةً إلى أنّ القيادة الأمريكيّة تعمل على "احتواء وتأثير التأثير الخبيث الإيرانيّ والطموحات النووية، وهذه مصلحة إسرائيليّة أساسية"، وبالتالي، فإنّ استمرار التدّخل العسكريّ الأمريكيّ في العراق وسوريّة سيضمن التأثير المباشر الأمريكيّ، وغير المباشر على دور إيران ووكلائها في تلك الساحات.

ويُشكّل هذا النظام أيضًا، تابعت الدراسة، تغييرًا واضحًا في طريقة فهم الإدارة الأمريكية لمكانة إسرائيل في المنطقة، فقد ذهبت الافتراضات التي كانت تحتفظ بها إدارات سابقة أنّ دعم إسرائيل يأتي بتكاليف باهظة من العالم العربيّ، وأنّ حلّ الصراع الفلسطينيّ هو مفتاح تحسين الموقف الأمريكيّ في المنطقة، وهذا يفتح الطريق أمام إسرائيل لكي تلعب دورًا أكبر في النهوض بالمصالح الأمريكيّة بالمنطقة.

وبرأي الدراسة، فقد تمّ تقليص أهمية اتفاق السلام الإسرائيليّ–الفلسطينيّ في النهج العام للإدارة تجاه المنطقة، وترى واشنطن أنّ الاتفاق يمكن أنْ يؤدى إلى تعزيز العلاقات بين إسرائيل والخليج، الأمر الذي من شأنه دفع أهدافها في المنطقة قدمًا.

وأردفت: لم يعُد السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ هو وضع شرط حيوي لتحسين التعاون الإسرائيليّ–الخليجيّ، ويبدو أنّ نهج الإدارة تجاه عملية السلام يعتمد بشكلٍ أقّلٍ على القواعد المعياريّة وأكثر على حسابات السياسة.

ومع ذلك، أشارت، يجب على إسرائيل ألّا تغيب عن بالها حقيقة أنّ إدارة ترامب لا تزال ملتزمة بالنهوض بعملية السلام الإسرائيليّة الفلسطينية، وستنصح تل أبيب بعدم رفض الجهود الأمريكيّة لتجديد المفاوضات.

ولفتت الدراسة إلى أنّ دول الخليج تؤدّي دورًا محوريًا في نهج الإدارة تجاه المنطقة، ومن المتوقع أنْ تفي ثلاثة أدوار مترابطة: المساعدة في احتواء إيران ووكلائها، والعمل على رفض الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة، والمساهمة في الاقتصاد الأمريكيّ.

وبالتالي، أردفت، فإنّ الجوانب السياسيّة والعسكريّة للمثلث الأمريكيّ–الخليجيّ–الإسرائيليّ ستحتاج إلى أنْ تظل مسألة ذات أولوية عليا للمناقشة بين تل أبيب وواشنطن.

ونظرًا لأولوية الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط بشأن الإصلاحات المتقدمة، قالت الدراسة، يبدو أنّ إدارة ترامب ستُحافظ على التعاون العسكريّ والاقتصاديّ مع جيران إسرائيل وشركاء السلام مصر والأردن، لأنّ استمرار الاستقرار في هذه الدول هو مصلحة حيوية لإسرائيل.

وشدّدّت الدراسة على أنّه من وجهة نظر إسرائيل، هناك فجوة كبيرة في الوثيقة، وهي عدم وجود أيّ إشارة إلى حزب الله، على الرغم من أنّ حزب الله قد صاحبه النضال ضدّ النفوذ الإيراني، فقد تطوّر إلى لاعبٍ إقليميٍّ هام في حدّ ذاته، وتحتاج واشنطن إلى سياسةٍ واضحةٍ تجّاه لبنان تتناول بشكلٍ صريحٍ السلطة الداخلية لحزب الله والتدخل الأجنبيّ.

في كلّ شيءٍ، أضافت، إسرائيل يُمكن أنْ تطمئن من أساسيات الإستراتيجيّة التي تتماشى بشكلٍ كبيرٍ مع وجهة النظر الإسرائيليّة بشأن المسائل الإقليمية، وتضع الأسس لسياسة أكثر قوّة تجاه إيران، وتُشجّع التعاون الإسرائيليّ–الخليجيّ، وتعطي الأولوية للاستقرار.

واختتمت بأنّ المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة، إذا بدأت تحت رعاية واشنطن، من المرجح أنْ تكون موجهّةً نحو حلّ القضايا بطريقة تدعم وجهة نظر ترامب الإقليميّة من كونها عملية محملّة بالقيم ومحصورة في حدود المطالبات التاريخيّة والأخلاقيّة المتنافسة.

لماذا يأخذنا ليبرمان بعين الاعتبار؟

سليمان أبو ارشيد عرب48 6\2\2018

"الحق يقال" أن ليبرمان "أفضل من غيره" فهو يأخذنا نحن "عرب إسرائيل" بعين الاعتبار في أي تسوية للنزاع في المنطقة، إذ يؤكد في كل مناسبة وأخرى وآخرها مداخلة قدمها في مؤتمر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي الذي انعقد الأسبوع الفائت، أن هناك ثلاثة أطراف يفترض التفاوض معها لتسوية "النزاع"، وهم الفلسطينيون والعرب و"عرب إسرائيل".

طبعا، ليبرمان يريد العرب للالتفاف على الفلسطينيين وتقزيم حقوقهم عبر تعريب الحل وتعويمه والتوصل إلى تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية من فوق رؤوسهم قبل التوصل لتسوية القضية الفلسطينية، وهو الذي يدعي أن أبو مازن يريد أن "يذبح اليهود"، فهو ناكر للمحرقة وناكر للجميل الذي أغدقه عليه باراك وأولمرت، وكذلك إدارة كلينتون وإدارة أوباما، والذي رفض مقترحاتهم جميعا.

أما "عرب إسرائيل"، الذين يعتبرهم ليبرمان مركبا أساسيا من مركبات طرف النزاع فهم يحظون لديه بتلك المكانة، لأنه يعد لهم مخططات الترانسفير الطوعي وغير الطوعي، فهو لا ينفك يكرر رغبته في التخلص من أم الفحم ومنطقة وادي عارة عبر ضمها للسلطة الفلسطينية، كما لا يتوانى عن التلويح بطرد كل من لا يوافق على الخدمة في الجيش الإسرائيلي والوقوف احتراما للعلم الإسرائيلي، كما جاء في مداخلته في معهد أبحاث الأمن القومي.

والحقيقة أن أخذ "عرب إسرائيل" بعين الاعتبار، بعد أن تجاهلتهم اتفاقيات أوسلو، قد بدأ مع المطالبات الإسرائيلية بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وهي مطلب انتقل من طاولة المفاوضات إلى طاولة الكنيست وتبلور على شكل قانون عنصري له أبعاد اقتلاعية، هو قانون القومية الذي يعتبر إسرائيل دولة الشعب اليهودي، ويلغي تعريفها السابق لنفسها بأنها دولة يهودية ديمقراطية، والذي كان يعطي، برغم عنصريته، لفلسطينيي الداخل متسعا تتيحه لهم الديمقراطية الإثنية رغم أنها تضعهم في درجة ثانية كونهم لا ينتمون إلى العرق الذي تتشكل منه الدولة.

التأكيد على يهودية الدولة أو قوميتها لا يستهدف المس أو الانتقاص من ليبراليتها أو ديمقراطيتها الإثنية، إلا بقدر ما توفره تلك الليبرالية من هامش يحصن حقوق القومية الأخرى العربية الفلسطينية والحد الأدنى

من تعسف الأغلبية اليهودية، بمعنى الحفاظ على ما هو قائم اليوم من حد معتدل من التمييز القومي والعنصري دون الانزلاق إلى ممارسة نظام أبرتهايد.

وتعاظمت الأصوات الداعية إلى قوننة يهودية الدولة وقوميتها بعد فشل عملية أوسلو، التي كانت ستقود إلى انفصال عن الفلسطينيين وبعد وصول حل الدولتين إلى طريق مسدود، الأمر الذي زاد من خطر تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية وفقدان العرق اليهودي للامتياز الذي يتمتع به بحكم الواقع، ما يتطلب تأمين هذا التفوق والحفاظ على هذا الامتياز من خلال القانون، حتى لو كان ذلك بثمن سن قوانين فصل عنصري.

وفي حين تميزت المرحلة السابقة باحتدام "الصراع" بين من يريدون الحفاظ على كامل الأرض وبين من يسعون إلى الحفاظ على طبيعة الدولة وصيانة يهوديتها حتى بثمن التنازل عن جزء من الأرض، وهو صراع وصل ذروته بتوقيع اتفاق أوسلو واغتيال رابين، فإن المرحلة الحالية تتميز بتوافق المجتمع الإسرائيلي على النتائج التي قادت قيادة اليمين أوسلو إليها والمتمثلة بتثبيت الحل المرحلي القائم حاليا والذي يعطي للفلسطينيين سلطة "كانتونات" تنسيق أمني تابعة على 40% من مساحة الضفة الغربية، فيما يمنح "دولة" المستوطنين التابعة لإسرائيل مساحة 60% من الأرض.

وينحصر الخلاف بين من هو مستعد للتفاوض على مساحة دولة المستوطنين والبالغة 60% من الأرض لتصبح 10- 20% مقابل الموافقة على ضمها إلى إسرائيل والتخلص من العبء الديمغرافي عن طرق ما يسمونه بالانفصال عن الفلسطينيين في إطار حكم ذاتي أو دولة ناقصة، وبين من يسعون إلى ضم دولة المستوطنين مع الـ60% من الأرض إلى إسرائيل، غير آبه حتى بتشكيل نظام أبرتهايد.

هذيان إسرائيلي خارج الصندوق

أنطوان شلحت العربي الجديد 8\2\2018

بعد إعلان موت ما يُسمى "حل الدولتين" رسميًا، تُطرح في دولة الاحتلال الإسرائيلية تصورات عدّة لحلول أخرى للصراع الفلسطيني– الصهيوني، يُوصف بعضها بأنه خارج الصندوق. هنا اثنان منها:

طُرح التصور الأول على هامش مؤتمر معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب الأسبوع الفائت، وتقف في صلبه فكرةٌ خارجةٌ عن مألوف نموذج تقسيم البلد، مؤداها التخلي عما سمّاه صاحب التصوّر، وهو جنرال في الاحتياط، "نموذج الانفصال المناطقي الكامل في أراضي الضفة الغربية، والذي تبيّن أنه انفصال فاشل"، كما في حالة قطاع غزة.

برأي هذا الجنرال، من الصعب القيام بأي تقسيم للأرض الضيقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن بين دولتين، بالمعنى الكامل لمصطلح دولة، وذلك ليس فقط بسبب المشروع الاستيطاني الكولونياليّ في الضفة، بل أيضًا بسبب مجموعة الأوضاع المجتمعية والبيئية والثقافية والاقتصادية والبنى التحتية للمياه والصرف الصحي والكهرباء. كما تكمن الصعوبة في البُعد الأمني لتقسيمٍ كهذا.

وهو يلفت إلى أن ما حدث منذ بداية اتفاقات أوسلو (1993) يقدّم على الأرض نموذجين للدرس: الأول في أراضي الضفة التي تمتاز بتقسيمها إلى مناطق أ وب وج، وبذا انتظمت في ما يعتبره نوعًا من التعايش بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين، منطقة مُختلطة فيها تقاسم للسلطة. والثاني في قطاع غزة، وهو يُقدّم تقسيمًا ثنائيًا على أساس وجود جدار وحدود قاسية. وأوجد هذان النموذجان فارقًا كبيرًا في أسلوب العمليات الأمنية التي تقوم دولة الاحتلال بها بين قطاع غزة والضفة الغربية. يمثل نموذج غزة الانفصال المطلق، وهو يتطلب استخدام القوة العسكرية وموارد كثيرة: دبابات، طائرات حربية، وعمليات عسكرية بقوة كبيرة من وقت إلى آخر. ويستلزم أيضًا أموالًا طائلة لمحاربة الأنفاق الهجومية لفصائل المقاومة الفلسطينية. أمّا في نموذج الضفة، فيجري تنظيم الأمن من خلال توازن مناطقي هجين، مع صلاحيات حكمٍ أُعطيت للسلطة الفلسطينية في مناطق أ وب، ويبدو مفيدًا أكثر للطرفين.

يجري تداول التصوّر الثاني بين أوساط في اليمين الإسرائيلي، ويزعم أنه في الواقع القائم حاليًا، أقيمت دولتان ونصف دولة للفلسطينيين بين البحر والنهر، بموجب التعريف الذي يحدّد "الدولة" بأنها "منظمة تمتلك احتكار السيطرة على منطقة جغرافية معينة". وهي على النحو التالي: دولة غزة، حيث تحتكر حركة

حماس السيطرة على القطاع؛ دولة "شرق الأردن" التي تعتبر دولة فلسطينية مطلقة، نظرًا إلى أن أغلبية سكانها من الفلسطينيين؛ نصف دولة في مناطق أ في الضفة الغربية، وهي تتسم بحكم جزئي لحركة فتح، لا باحتكار السيطرة. ويقول أصحاب هذا التصوّر إن ما أدّى إلى هذا الواقع غير مهم، والأكثر أهمية هو عدم التفكّر له لدى الحديث عن الحلول، إلى جانب دحض الزعم بشأن عدم قيام دولة فلسطينية.

إذا كانت هذه المقالة قد وصفت في عنوانها مثل هذه التصورات بأنها بمثابة هذيان خارج الصندوق، فإن ما يجري الحديث عنه داخل الصندوق منذ "أوسلو" ليس أقل دهاء. ففي كل الأحاديث والخطابات التي قدمها رئيس الحكومة الأسبق، يتسحاق رابين، حتى عام قتله، ظلّ يؤكد أن البناء في المستوطنات القائمة في الضفة لا يتناقض مع السعي إلى السلام والتسوية. ولدى تطرّقه إلى الكيان الفلسطيني الذي سوف يقوم بقي يشدّد على أنه "سيكون أقل من دولة". ويتحدث رئيس الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو الآن عن قيام دولة ناقصة كهذه منزوعة السلاح، تعترف بـ"دولة الشعب اليهودي"، مؤكدًا أن "ما نرغب فيه هو أن تكون الدولة اليهودية معترفًا بها ومحميّة"!

يعني هذا كله، وفق المنطق السليم، أنّ المؤسّسة السياسيّة الإسرائيليّة مستمرّة في تطبيق المدلول الحقيقيّ لـ "إرث أوسلو"، ولا سيّما تشديده على وجوب أن تكون أيّ تسوية للصراع مستندة أساسًا إلى تلبية "حاجات إسرائيل الأمنيّة" بموجب مفهومها هي، وفقط هي، لهذه الحاجات التي تُعتبر مطاطةً، لا نهاية محسوسة لها.

الصهيونية تتخلى عن صبرها

فهد الخيطان الغد الأردنية 7\2\2018

الصهيونية حركة صبورة على ما يصفها المفكر السياسي الأردني عدنان أبو عودة. ذاك الوصف يأتي في معرض التحليل لمسيرة الحركة الصهيونية ومخططاتها التاريخية لاغتصاب فلسطين على مراحل وصولا لإسرائيل الكبرى على امتداد أرض فلسطين التاريخية.

لكن الصهاينة الجدد؛ صهاينة الزمن الحالي لا يبدون مثل أقرانهم أبدا. إنهم يحثون الخطى وبسرعة لابتلاع الضفة الغربية أرضا ومقدرات، وتشريع المستوطنات.

بالأمس القريب أعلن رئيس الكنيست الإسرائيلي يولي أدلشتاين عن قرب سن قانون يقضي بضم الضفة الغربية المحتلة للسيادة الإسرائيلية المزعومة.وقد أدرج نواب اليمين بالفعل مشروعي قانونين لفرض السيادة على الضفة الغربية.

ثمة مستجدات تدفع بالصهاينة للتخلي عن صبرهم وتسريع خطط التهويد والضم. أول هذه المستجدات الحالة العربية المزرية، وانهيار منظومة التعاون العربي على وقع الخلافات والحروب الداخلية والتحول الاستراتيجي في أولويات دول عربية كبرى لم تعد تنظر لقضية فلسطين بوصفها قضية العرب الأولى.

وثانيها، الانحياز الساحق نحو اليمين المتطرف في إسرائيل وانهيار معسكر الاعتدال الإسرائيلي لصالح أحزاب جديدة غارقة بالشوفينية والتطرف الدموي.

المستجد الثالث، وصول دونالد ترامب لرئاسة أميركا ومعه فريق من المتعصبين اليهود المنحازين لإسرائيل أكثر من نتنياهو وعصابته. ترامب وفي غضون أشهر قليلة قدم خدمات جليلة لم تكن حكومة إسرائيل تحلم بتحقيقها في سنوات طويلة.

ترامب وفر درعا دبلوماسية صلبة تحمي إسرائيل من الإدانة أو المساءلة في مجلس الأمن، ومنحها صكا بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وأعلن بكل وضوح أن القدس أصبحت خارج نطاق المفاوضات بين الطرفين. ويستعد حاليا لتقديم مبادرة لتصفية القضية الفلسطينية لا تعطي الشعب الواقع تحت الاحتلال أدنى حقوقه، وفي الطريق ينوي مسح وكالة الغوث الدولية من الوجود لينهي قضية اللاجئين للأبد.

والأدهى من ذلك لا تتورع حكومة إسرائيل عن التحضير لحرب محتملة وبقوة على قطاع غزة المحاصر والمهدد بالكارثة الإنسانية مع قطع المساعدات وتعطيل خدمات "الأونروا".

يضاف إلى هذه المستجدات وقائع راسخة تصب كلها في مصلحة إسرائيل؛ التفوق العسكري الكبير، والانقسام الفلسطيني الداخلي وغياب النوايا الصادقة لإنجاز المصالحة الوطنية.

إزاء كل ذلك من الطبيعي أن تتخلى الحركة الصهيونية عن صبرها، وتستثمر اللحظة الراهنة لإنجاز ما تبقى من مشروعها التاريخي.

على مدار سنوات مضت، عملت حكومات إسرائيل بهدوء ولكن بمثابرة شديدة للقضاء على أي فرصة ممكنة لقيام حل الدولتين. الاستيطان المستمر واستنزاف اتفاقية أوسلو على الأرض، وتعزيز الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهمت مجتمعة في تهيئة الأرضية لجعل حلم الدولة المستقلة صعب المنال.

دول العالم الكثيرة التي تساند الفلسطينيين في قضيتهم، لم تتمكن من فعل شيء ملموس. واشنطن ظلت هي الممسكة بقواعد اللعبة ولم تسمح لأحد من الاقتراب من الملعب الإسرائيلي.

اليوم يحاول الفلسطينيون مرة أخرى الاستنجاد بالمجتمع الدولي لنصرة قضيتهم العادلة، لكن أحدا لا يبدو مستعدا للوقوف في وجه ترامب وعنفوانه العجيب.

فقد الصهاينة صبرهم أخيرا بينما عالمنا العربي يسأل الرحمة والشفقة من واشنطن.

صراع وجود أم صراع حدود؟

عاطف الغمري الخليج 7\2\2018

الدعوة الخبيثة المعلنة من قيادات حزب الليكود، لعقد مؤتمر طارئ لسن قانون يفرض سيادة «إسرائيل» على الضفة الغربية، وضم كافة الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس إلى حدود «إسرائيل»، هي دعوة تعيد تأكيد ما اعترف به خبراء وكتاب أمريكيون و«إسرائيليون»، من أن خطة التفاوض بين الفلسطينيين و «إسرائيل»، لم تكن – من وجهة نظرها – تهدف لرسم حدود بين دولتين، بل لإزالة الدولة الأخرى من الوجود.

كان من اعترف بهذه الحقيقة صراحة سيمحا دينيتز السفير «الإسرائيلي» الأسبق في واشنطن في جلسات المؤتمر الذي عقده معهد واشنطن، في منتصف أكتوبر 1998، لتقييم نتائج حرب أكتوبر 1973، بمناسبة مرور 25 عاماً عليها. وهو المؤتمر الذي حضرته مشاركاً بدعوة من معهد واشنطن، وحضره ثلاثون من النخبة المرموقة في صناعة السياسة الخارجية، خاصة من كانوا يشغلون مناصب رفيعة في إدارة نيكسون وقت هذه الحرب، بالإضافة إلى شخصيات سياسية ودبلوماسية، وعسكرية، بينهم سيمحا دينيتز، وممثل للمخابرات السوفييتية في الشرق الأوسط، وشخصيات من مصر منهم السفير د. أشرف غربال.

ولم تكن مشاركة الحاضرين لمجرد تحليل ما جرى، بل تقديم ما في حوزتهم من معلومات مجردة عما جرى في هذا الوقت من عام 1973.

دينيتز قال بالنص: إن النزاع على حدود أو ماء، أو أرض، كأي نزاع بين دولتين، لكنه نزاع على وجودهم، وإن المشكلة الفلسطينية هي مشكلة حقيقية تختص بالوجود والتعايش.

والحقيقة المريرة أن «إسرائيل» ما كان لها أن تعتنق هذا التفكير، لولا إدراكها بقدرتها على تطويع الدور الأمريكي لصالحها، منحازاً تماماً لها، حتى ولو ادعوا بغير ذلك، ونحن لا ننسى عندما شنت القوى اليهودية الأمريكية حملة هجوم عاتية على مسؤولين بوزارة الخارجية الأمريكية لأنهم تجرأوا بالقول إن سياسة أمريكا لا تنحاز لطرف من طرفي النزاع، وصرخ القائمون على هذه الحملة بالقول بحتمية التحيز لهم.

والتحيز الكامل ل «إسرائيل»، حقيقة لا يستطيع الأمريكيون إنكارها. وعلى سبيل المثال كان ويليام كوهن وزير الدفاع الأسبق في إدارة كلينتون، قد طرح في أكثر من مناسبة المشكلة التي أسماها ازدواجية المعايير

في سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، أمام لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ. ويومها قال إن الشعوب العربية ترى أننا متحيزون وغير منصفين، ولا نتحرك بقوة كافية للوصول إلى تسوية سلام في الشرق الأوسط، ثم أراد كوهن التخفيف من وقع كلماته، فأضاف أنني لا أقول إن ذلك صحيح، لكنه تسبب في خلق ظروف معقدة لنا.

وفي مناسبة أخرى في مؤتمر بنادي الصحافة القومي الأمريكي، طرح مشكلة ازدواجية المعايير، في التعامل مع العرب و «إسرائيل»، باعتبارها وراء الخلل في السياسة الخارجية.

حتى أن بعض المحللين الذين يتناولون الأحداث بموضوعية، ربطوا هذا الكلام بما أسموه شراء القرار السياسي، عن طريق سطوة قوى الضغط وجماعات المصالح، على المرشح للبيت الأبيض، وملاحقته بعد فوزه ليظل منحازاً ل«إسرائيل».

لكن، إذا كان هذا يتصل بمواقف من يدير شؤون الدولة في البيت الأبيض، وفي الكونجرس، فماذا عن الرأي العام نفسه؟ لقد فتح الباب لمناقشات لا تنتهي، لدى الرأي العام عن حقيقة تعبير السياسة الخارجية، عن إرادة الرأي العام، وأظهرت استطلاعات الرأي شكوى الغالبية، من أن قوى الضغط، وجماعات المصالح، هي التي تسيطر على توجيه السياسة الخارجية، وليسوا هم، وأن الرأي العام ليس دائماً على توافق مع ما تصنعه النخبة في كل حالات توجه السياسة الخارجية.

ولعل الاستطلاع الذي جرى في تلك الفترة من حكم كلينتون، في أنحاء الولايات المتحدة، يلقي ضوءاً كاشفاً على حقيقة تعبير السياسة المنحازة ل«إسرائيل»، عن إرادة الشعب الأمريكي نفسه. فقد طرحت في هذا الاستطلاع أسئلة، كان من أبرزها: هل توافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة؟ وكانت النتيجة – الموافقون نسبتهم 53.09%، وغير الموافقين 15.03%، وأن 13.04% لم يحددوا موقفهم.

إن الساحة الداخلية الأمريكية ليست مغلقة في وجه العرب، لكنهم مازالوا خارج أسوارها، لأن الدخول إليها وصولاً إلى الرأي العام، لا يمكن أن يقوم به العرب فرادى، بل لا بد له من خطة منظمة ومنسقة تحشد وراءها كل الإمكانات العربية، للتواجد المتواصل، وطرح الرؤى والأفكار، بشكل منتظم، خاصة مع الصحف ووسائل الإعلام، وعبر ندوات مراكز البحوث، وغيرها من التجمعات والمؤسسات ذات النفوذ.

هذه حقيقة لمستها أثناء عملي بالولايات المتحدة – رئيساً لمكاتب الأهرام – وكان هؤلاء جميعهم عاتبون علينا نحن العرب، لغيابنا عن الساحة الأمريكية، ووقوفنا بعيداً عن مراكز التأثير.

تم بحمد الله